دراسةٌ في مناسبات حديث: (مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ في الدِّين)

أ.د. بكر بن محمد فضل الله بن أبو بكر البخاري
الأستاذ بقسم السنة وعلومها – كلية أصول الدين والدعوة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

حاصل على الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
حاصل على الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
bmbukari@imamu.edu.sa

المستخلص

موضوع البحث:

روى معاوية رضي الله عنه، قال: سمعت النّبي صلى الله عليه وسلم يقول: "من يُرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين، وإنّما أنا قاسم والله يعطي، ولن تزال هذه الأمة قائمةً على أمر الله، لا يضرّهم من خالفهم، حتى يأتي أمر الله"، فتناول البحث دراسة مناسبةِ روايةِ معاوية رضي الله عنه لهذا الحديث، وإكثارِه من ذكره في خُطَبه، ومناسبةِ أطرافه لبعضها البعض.

أهداف البحث:

بيان سبب إيراد الحديث، والمناسبة بين أطرافه، والتنبيه على جملةٍ من القواعد والقرائن التي تنبغي مراعاتها في باب المناسبات.

منهج البحث:

المنهج الاستقرائيّ التحليليّ.

أهم نتائج البحث:

منزلةُ هذا الحديث عند معاوية رضي الله عنه حيث كان يُكثر من ذكره في خُطبه، حتى كَثُرَ رواتُه عنه، فقد رواه عنه ثمانيةَ عشرَ نفسًا من المدنيين والشاميين والعراقيين، وكان لشرَّاح الحديث مسلكان في بيان معنى الحديث والمناسبة بين جُمَله: فمنهم من جعل موضوعه العلم، ومنهم من جعل لكل جملة منه موضوعًا مستقلًّا، وتفرّع عن هذا القول البحثُ في المناسبة بين جُمله، وأرْجَحُ هذين المسْلَكين مَسْلك من يرى أن لكل جملة منه معنىً مستقلًّا، وهو ظاهر صنيع الإمامين البخاري ومسلم في صحيحيهما.

أهم التوصيات:

توجيه عناية الباحثين إلى دراسة مناسبات الأحاديث النبوية.

الكلمات المفتاحية:

دراسة، مناسبات، أحاديث، معاوية، يفقهه، الدِّين.

A study on the circumstances of the hadith:

(Whoever God intend good for, He will grant him understanding of religion)

Prof. Bakir bin Muhammad Fadlallah bin Abu Bakir Al-Bukhari
Professor in the Department of Sunnah and its Sciences - College of Principles of Religion and Da'wah
Imam Muhammad Bin Saud Islamic University

MA from Imam Muhammad bin Saud Islamic University
Ph.D. from Imam Muhammad bin Saud Islamic University

bmbukari@imamu.edu.sa

Abstract

Research Topic:

Muawiyah, may God bless him and grant him peace, narrated: I heard the Prophet, may God bless him and grant him peace, say: "Whoever God intends good for, He will grant him understanding of religion. Indeed, Ijust provide and God grants. This nation will not cease to be based on God's command, and those who oppose them will not harm them, until God's command comes." The research dealt with studying the circumstances of Muawiyah's narration of this hadith, his frequent mention of it in his sermons, and the suitability of its parts to each other.

Research Objectives:

Explaining the reason for mentioning the hadith, the connections between its parts, and pointing out a set of rules and evidence that should be taken into account in the indexing and circumstances of the hadiths.

Research method:

Inductive and analytical method.

Research Outcomes:

This hadith is very important according to Muawiyah, peace be upon him, as he mentioned it frequently in his sermons, until many people narrated it from him. Eighteen people, from Medina, Syria, and Iraq, narrated it from him. The commentators of the hadith had two ways in explaining the meaning of the hadith and the correspondence between its sentences, while others made knowledge as its subject, and among them were those who made each sentence of it an independent subject, and a branch of this saying was to investigate the correspondence between its sentences, and the most likely of these two approaches is the approach of those who see that each of its sentences has an independent meaning, and this is apparently the work of Imams Al-Bukhari and Muslim in their two Sahihs.

Recommendations:

Directing researchers' attention to studying the circumstances of the Prophet's hadiths.

Keywords:

study, circumstances, hadiths, Muawiyah, understanding, religion

المقدمة

الحمد لله خلق فسوَّى، وقدَّر فهدى، والصلاة والسلام على الهادي البشير، والسّراج المنير، هدى الله به من الضلالة، وأخرج به من العَماية، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.

أما بعد:

فإن من جوامع كَلِمِ النّبي صلى الله عليه وسلم قوله: "من يرد الله به خيرًا يُفَقِّهْهُ في الدّين"، وهو طرفٌ من حديث رواه معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، جاء بعده: "وإنّما أنا قاسم والله يعطي، ولن تزال هذه الأمةُ قائمةً على أمْر الله، لا يضرُّهم من خالفهم، حتى يأتيَ أمْرُ الله"، وقد اجتمع في هذا الحديث عدَّة مناسبات، منها ما يتعلّق برواية معاوية رضي الله عنه له، ومنها ما يتعلق بمناسبة جُمِلِهِ لبعضها البعض، ووقع اختلاف بين شرّاح الحديث في بعض ذلك، وحيث لم أطّلع على من تناول هذه الجوانب ببحث مستقلّ؛ اتّجهت همّتي لدراستها في بحث بعنوان:

دراسةٌ في مناسبات حديث: "من يُرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين".

مشكلة البحث:

اختلاف شرّاح الحديث في معنى الحديث، وتعلّق جُمَله بعضها ببعض ممّا أدّى إلى اختلافهم في المناسبة بينها، ومناسبة تبويب الإمام البخاري عليه.

أهميّة البحث:

١. قلة الأبحاث المتعلقة بالمناسبات في الأحاديث النبوية.
٢. منزلة الحديث حيث عَدَّه العلماء من جوامع كَلِم النبي صلى الله عليه وسلم.
٣. اشتماله على تطبيق عملي لجملة من القواعد التأصيلية في باب المناسبات.
٤. يبرز فقه الإمام البخاري في تبويبه على الحديث.

أهداف البحث:

١. بيان سبب رواية معاوية صلى الله عليه وسلم وإكثاره من ذكره.

٢. الكشف عن سبب اختلاف العلماء في بيان معنى الحديث والمناسبة بين أطرافه.
٣. تطبيق جملة من القواعد العلمية والقرائن المؤثّرة في باب المناسبات الحديثية.

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي التحليلي.

إجراءات البحث:

لتحقيق النتائج المطلوبة من البحث قمت بالإجراءات الآتية:
١. تتبعت روايات الحديث وألفاظه، ثم انتخبت ما له أثر في نتائج البحث، وأهملت ما عداها خشية الإطالة.
٢. حلّلت الروايات وما اشتملت عليها من قرائن مثل: زمانها، وأماكن التحديث بالحديث، وبلدان الرواة، وألفاظهم.
٣. تتبعت أقوال العلماء في بيان معنى الحديث، وبيان المناسبة بين أطرافه، وصنّفتها إلى مَسْلَكين، وبيّنت حجة كل مسلك، والأصل الذي بُنى عليه.
٤. رتّبت الأقوال زمنيًّا ليُعرف السابق من اللّاحق.
٥. وازنت بين مسالِك العلماء اعتمادًا على النتائج التي استخلصتها من تخريج الحديث، وتحليل رواياته، وطريقة تحمّله إلى غير ذلك من القواعد والقرائن.

خطة البحث:

قسَّمت البحث إلى مقدمة، وخمسة مباحث، وخاتمة:
المبحث الأول: متن الحديث وتخريجه.
المبحث الثاني: طريقة تحمّل معاوية رضي الله عنه للحديث.
المبحث الثالث: ملابسات رواية الحديث.
المبحث الرابع: المناسبة بين أطراف الحديث.
المبحث الخامس: رأي الإمام البخاري في المناسبة بين أطراف الحديث
واللهَ أسأل أن يجعله من العلم النافع المتقبَّل، والحمد لله أوّلًا وآخرًا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

المبحث الأول: متن الحديث وتخريجه

عن معاوية رضي الله عنه، قال: سمعت النّبي صلى الله عليه وسلم يقول: "من يرد الله به خيرًا يفقّهْهُ في الدِّين، وإنّما أنا قاسمٌ والله يُعطي، ولن تزالَ هذه الأمّةُ قائمةً على أمرِ الله، لا يَضُرُّهم من خالفهم، حتى يأتيَ أمر الله". لفظ البخاري.

هذا حديث متفق عليه، رواه عن معاويةَ رضي الله عنه جماعةٌ[1] من أهل الحجاز والشام والعراق، وأخرجه البخاري بإسناد مدنيٍّ، ومسلمٌ بأسانيدَ مدنيّةٍ وشاميّةٍ، وسأكتفى بتخريج الروايات الصحيحة التي لها أثر في بيان العلاقة بين أطرافه، ومن الله أستمد الإعانة والتوفيق.

أوّلا: الرواة المدنيون

١- حُميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي المدني.

أخرج روايته البخاري في صحيحه، في كتاب العلم: باب من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين ح٧١، قال: حدثنا سعيد بن عُفير، حدثنا عبد الله بن وهب، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، قال: قال حُميد بن عبد الرحمن، سمعت معاوية خطيبًا يقول: سمعت النّبي صلى الله عليه وسلم ، باللفظ المذكور، وأعاده بنحوه من طريق ابن وهب في فرض الخُمُس: باب قوله تعالى {فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَه} ح ٣١١٦ ، وفي الاعتصام بالكتاب والسنة: باب قول النّبي صلى الله عليه وسلم: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق يقاتلون)، وهم أهل العلم ح٧٣١٢.

ومسلم في صحيحه، في كتاب الزكاة ح ١٠٣٧، قال: حدثني حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب به، دون طرفه الثالث، ومن طريق حرملة أخرجه الطحاوي في بيان ما أشكل ح١٦٨٣ تامًا، وابن حبان كما في الإحسان ح٨٩ بطرفه الأول، وأبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم ح ٢٣١٦ كلفظ مسلم، والبيهقي في المدخل إلى علم السنن ح١٤٦٦ تامًا، ثم قال: رواه البخاري في الصحيح عن سعيد بن عُفير، عن ابن وهب، ورواه مسلم عن حرملة مختصرًا.

وأخرجها الإمام أحمد في المسند ح ١٦٩٣١ دون الطرف الثاني، وساق الحديث سياقًا واحدًا بعطف الطرف الثالث على الأوّل، والدارمي في مسنده، في المقدّمة: باب الاقتداء

(١) وقفت على رواية ثمانيةَ عشرَ نفسًا عن معاوية، واقتصرت على تخريج رواية سبعة منهم لكونها أصحّ روايات المدنيين والشاميين والعراقيين.

بالعلماء ح٢٢٤ بطرفه الأول، والطبراني في الكبير ح٧٥٥، ولفظه: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إنما أنا قاسم ويعطي الله"، وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين"، وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا يزال مِن هذه الأمة أمةٌ قائمةٌ على أمر الله، لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله، وهم ظاهرون على الحق"، وبنحوه في الأوسط ح٨٧٦١، كلهم من طريق ليث بن سعد، عن يزيد بن الهاد، عن عبد الوهاب بن أبي بكر، عن الزهري، به.

وأخرجها الطبراني في الأوسط (٩/ ٧٣) ٩١٥٨ من طريق محمد بن عبد الله بن أخي الزهري، عن الزهري، به، دون طرفه الثالث.

فهؤلاء ثلاثة من أصحاب الزهري رووا الحديث عنه بهذا الإسناد، واتفق عليها الشيخان، وخالفهم غيرهم، ولا أطيل بتخريج رواية مخالفيهم لعدم الفائدة من ذكرها هنا.

٢- محمد بن كعب القُرَظي المدني.

أخرج روايته الإمام مالك في الموطأ في كتاب القدر: باب جامع ما جاء في أهل القدر ح٨ عن يزيد بن زياد، عن محمد بن كعب القرظي، قال: قال معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، وهو على المنبر: "أيها الناس! إنه لا مانع لما أعطى الله، ولا معطي لما منع الله، ولا ينفع ذا الجَدّ منه الجَدّ، من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين"، ثم قال معاوية: سمعت هؤلاء الكلمات من رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الأعواد. ومن طريق الإمام مالك أخرجه البخاري في الأدب المفرد: باب دعوات النّبي صلى الله عليه وسلم ح ٦٦٦، والفريابي في القدر ح١٨٠، والطحاوي في بيان ما أشكل ح١٦٨٤، والبيهقي في القضاء والقدر ح ٤٩٦ من رواية ابن بُكير، وقال: عن محمد بن كعب القرظي، أنه قال: سمعت معاوية بن أبي سفيان عام حجّ، وهو على المنبر يقول.

وهذا إسناد صحيح، ويزيد بن زياد المخزومي مولاهم المدني ثقة.[١]

(١) تهذيب التهذيب (٤/٤١٢)، والتقريب (٧٧١٥).

ثانيًا: الرواة الشاميون:

١- عبد الله بن عامر اليَحْصُبي.

أخرج روايته مسلم في كتاب الزكاة ح ١٠٣٧، من طريق عبد الله بن عامر اليَحْصُبي، قال: سمعت معاوية، يقول: إياكم وأحاديثَ إلا حديثًا كان في عهد عمر، فإنّ عمر كان يخيف الناس في الله عز وجل، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول: "من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين"، وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إنما أنا خازن، فمن أعطيته عن طيب نفس، فيبارك له فيه، ومن أعطيته عن مسألةٍ وشَرَهٍ، كان كالذي يأكل ولا يشبع".

وأبو عوانة في المسند الصحيح المخرّج على صحيح مسلم، في كتاب الأمراء ح ٧٩٤٨ وفيه (قال: سمعت معاوية بن أبي سفيان، يقول على المنبر بدمشق)، وذكر الحديث دون طرفه الثاني، وابن حبان في صحيحه، في الزكاة: باب المسألة والأخذ ح ٣٤٠١، وفيه: (قال: سمعت معاوية، يقول على منبر دمشق)، وفي هذه الرواية التصريح بأن روايته كانت على منبر دمشق.

٢- زيد بن أبي عتَّاب.

أخرج روايته الإمام أحمد في مسنده ح ١٦٩٢٧ قال: حدثنا أبو نعيم، حدثنا عبد الله بن مُبَشِّر مولى أم حبيبة، عن زيد بن أبي عَتَّاب، عن معاوية، وذكر أحاديث منها ح ١٦٩٢٩، قال: وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجَدّ منك الجَدّ، من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين، وخير نسوة ركبن الإبل صالحُ نساء قريش، أرعاه على زوج في ذات يده، وأحناه على ولد في صغره"، والطبراني في الكبير رقم ٧٩٢ من طريق أبي نعيم به، وفيه: قام معاوية على المنبر، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من يرد الله ... "، وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "أيما امرأة أدخلت في رأسها شعرًا غير شعرها؛ فإنّما تدخله زورًا"، وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "خير نساء ركبن الإبل نساء قريش". الحديث. وعلّق البخاري هذا الطرف "خير نساء... " بعد ح ٥٣٦٥ بقوله: ويُذكر عن معاوية وابن عباس عن النّبي صلى الله عليه وسلم. وفي هذه الرواية أنه كان على المنبر.

وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات، أبو نُعيم هو الفضل بن دُكين، وعبد الله بن مبشِّر الأموي المدني، ثقة[١]، وزيد بن أبي عتَّاب، شامي مولى معاوية أو أخته، ثقة[٢].

٣- عُمير بن هانئ.

أخرج روايته مسلم في الإمارة بعد ح ١٩٢٣، وفيه: أن عُمير بن هانئ حدّثه، قال: سمعت معاوية على هذا المنبر يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله عز وجل وهم ظاهرون على الناس"، وزاد الإمام أحمد في روايته برقم ١٦٩٣٢: فقام مالك بن يَخَامِر السَّكْسَكي، فقال: يا أمير المؤمنين سمعت معاذ بن جبل، يقول: "وهم أهل الشام"، فقال معاوية ـ ورفع صوته: هذا مالك يزعم أنه سمع معاذًا يقول: "وهم أهل الشام". وفي هذه الرواية أنه كان على المنبر.

ثالثًا: الرواة العراقيون:

١- يزيد الأصمّ.

أخرج روايته مسلم في الموضع السابق من طريقه، قال: سمعت معاوية بن أبي سفيان ذَكَرَ حديثًا رواه عن النّبي صلى الله عليه وسلم، لم أسمعه روى عن النّبي صلى الله عليه وسلم على منبره حديثًا غيره، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين، ولا تزال عصابة من المسلمين يقاتلون على الحق، ظاهرين على من ناوأهم إلى يوم القيامة"، والإمام أحمد في مسنده برقم ١٦٨٤٩.

٢- معبد الجهني

أخرج روايته أبو داود الطيالسي في مسنده ح ١٠٤٧، قال: حدثنا شعبة، عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، قال: سمعت معبدًا الجُهني يقول: كان معاوية قلّما يحدّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكان له في الجُمَع كلام يتكلم به، يرويه عن النّبي صلى

(١) تهذيب التهذيب (٤١٧/٢).
(٢) تهذيب التهذيب (٦٦٧/١)، والتقريب (٢١٤٥).

الله عليه وسلم، فقال: "من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين، وإنّ هذا المال خَضِرٌ حُلْوٌ، فمن أخذه بحقه بُورك له فيه، وإيّاكم والتّمادح؛ فإن التّمادح فيه الذبح".

وابن أبي شيبة في مصنَّفه رقم ٣١٦٩٢ بطرفه الأول، والإمام أحمد في مسنده ح١٦٨٤٦، وفيه: فكان قلَّما يكاد أن يدع يوم الجمعة هؤلاء الكلمات أن يحدّث بهن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والطحاوي في بيان ما أشكل ح ١٦٨٧، وقال أبو جعفر: وذكر البخاري معبدًا هذا، فقال: هو الذي تكلم بالقدر بالبصرة أوّل من تكلّم به فيها، وقال بعضهم: هو معبد بن عبد الله بن عويمر، وقال بعضهم: هو معبد بن خالد. قال البخاري: وهذا يدل على أنه ليس من آل سبرة الذين بالمروة، صاحب النّبي صلى الله عليه وسلم في شيء.

وهذا إسناد صحيح، ومعبد هو ابن خالد الجُهني القَدَريّ: صدوقٌ في روايته، فاسدٌ في رأيه، وهو أوّل من أظهر القدر بالبصرة(١).

المبحث الثاني: طريقة تحمّل معاوية رضي الله عنه للحديث

جاء في رواية المدنيين أن معاوية رضي الله عنه قال: "أيها الناس، إنه لا مانع لما أعطى الله، ولا معطي لما منع الله، ولا ينفع ذا الجَدّ منه الجَدّ، من يُرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين"، ثم قال: سمعت هؤلاء الكلمات من رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الأعواد.

وروى العراقيون أن معاوية رضي الله عنه كتب إلى المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: اكتب إليّ ما سمعتَ من رسول الله صلى الله عليه وسلم. فكتب إليه: إن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في دُبُر كل صلاة: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجَدّ منك الجَدّ".(٢)

قال ابن عبد البر (ت: ٤٦٣): "لم تختلف الرواية -والله أعلم- في هذا الحديث عن محمد بن كعب، عن معاوية، أنه سمع هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي رواية أهل المدينة، وأما أهل العراق، فيروون أن المغيرة بن شعبة كتب بهذا الحديث إلى معاوية، فالله

(١) تهذيب التهذيب (١١٦/٤)، والتقريب (٦٧٧٧).

(٢) البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب ما يكره من كثرة السؤال ح ٧٢٩٢.

أعلم. وقد يجوز أن يكون قوله: "من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين" سمعه معاوية من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار إليه؛ لأن ذلك ليس في حديث المغيرة، وسائره في حديث المغيرة. وعلى هذا التخريج تصحّ الأحاديث في ذلك؛ لأنها منقولة بأسانيد صحاح، والحمد لله"(١). ثم ذكره في الاستذكار وأحال على التمهيد، غير أنه جزم به، فقال: "فدلّ ذلك أن معاوية لم يسمع من النّبي صلى الله عليه وسلم إلا قوله "من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين"، فهذه الكلمات هي التي سمعها معاوية من النّبي صلى الله عليه وسلم على أعواد منبره، لا ما قبل هذه الكلمات من حديثه في هذا الباب. والله أعلم"(٢).

وجزم بهذا الجمع الحافظ ابن الملقّن (ت: ٨٠٤) حيث قال: "وبهذا يُستدل على أن هذا الحديث ليس جميعه مما تحمله معاوية بالمكاتبة، بل سمع بعضه منه صلى الله عليه وسلم"(٣)، وذكر احتمال أن يكون قد وقع له الأمران: سماعُه الحديثَ من النّبي صلى الله عليه وسلم، وكتابةُ المغيرة رضي الله عنه به إليه، فقال: "ذُكر هنا أن المغيرة كتب به إلى معاوية، وفي (الموطأ) عن معاوية قال: "سمعت هذه الكلمات من رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الأعواد"، وكان معاوية حينئذ على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيحتمل أن يكون معاوية سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكتب به المغيرة إليه"(٤)، ونقل ابن حجر (ت: ٨٥٢) هذا الرأي، ولم يعيّن قائله، ولم يتعقبه، فقال: "وسيأتي في القدر(٥) في آخره أن ورّادًا قال: "ثم وفدت بعدُ على معاوية فسمعته يأمر الناس بذلك. وزَعَم بعضُهم أن معاوية كان قد سمع الحديث المذكور، وإنما أراد استثبات المغيرة، واحتج بما في الموطأ من وجه آخر عن معاوية أنه كان يقول على المنبر: "أيها الناس إنه لا مانع لما أعطى الله، ولا معطي لما منع الله، ولا ينفع ذا الجَدّ منه الجَدّ، من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين"، ثم يقول: سمعته

(١) التمهيد (٢٣/٧٩)، واختصره ابن العربي في المسالك (٧/٢٣٦).
(٢) الاستذكار (٨/ ٢٧٠).
(٣) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ٤/٢٣.
(٤) التوضيح (٣٣/٤٦).
(٥) ح ٦٦١٥.

من رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الأعواد".[١]

وجزم بدر الدّين العيني (ت: ٨٥٥) بأن السؤال كان للاستثبات ولغيره من الفوائد، فقال: "فإن قلت: إن معاوية إذا كان قد سمع هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكيف يسأل عنه؟ قلت: أراد أن يستثبت ذلك، وينظر هل رواه غيره، أو نسي بعض حروفه، أو ما أشبه ذلك، كما جرى لجابر بن عبد الله في سؤاله عقبة بن عامر عن حديث سمعه، وأراد أن ينظر هل رواه غيره"[٢].

فهذه ثلاثة أقوال:

الأول أن القدر المسموع من الحديث قوله: "من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين".

والثاني أنه سأله استثباتًا.

والثالث أنه وقع له الأمران جميعًا.

والذي يظهر لي أن أقربها الثاني، ففي رواية البخاري في كتاب القدر، قال: (اكتب إليّ ما سمعت النّبي صلى الله عليه وسلم يقول خلف الصلاة)، فكأنه سأله عن شيء مخصوص سبق إليه علمه من النّبي صلى الله عليه وسلم، وأراد أن يستثبت منه، وهذا على افتراض أن متن الحديثين متّفق، وإلا فإن القدر المشترك بينهما مختلفٌ لفظًا ومعنىً، فما رواه المغيرة رضي الله عنه ذكرٌ خاصّ خلف الصلوات، وما رواه معاوية رضي الله عنه عامٌّ على سبيل الذّكر، ولم يقيّده بالصلاة، كما أنّ سؤاله عنه لا يستلزم عدمَ سماعه له قبلُ من النّبي صلى الله عليه وسلم، والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث: ملابسات رواية الحديث

من خلال تأمّل الروايات المتقدمة في التخريج نلحظ جملةً من الأمور:

١. قال النّبي صلى الله عليه وسلم الحديثَ على أعواد منبره بالمدينة، ويفهم من هذا أنه قاله في أثناء خطبةٍ، كما يُفهم منه الاهتمام به.

٢. سمع معاوية رضي الله عنه الحديث من النّبي صلى الله عليه وسلم، وفي رواية محمد بن

(١) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٢٧٥).

(٢) عمدة القاري (٥/ ٢٠٥).

كعب القُرظيّ المدنيّ أنه سمعه من النّبي صلى الله عليه وسلم على أعواد منبره في المدينة، غير أن الذي ذكر أنه سمعه على المنبر قوله: "إنه لا مانع لما أعطى الله"، و"من يرد الله به خيرًا"، ولم يذكر باقي أطراف الحديث في روايته، وذكرها غيرُه معطوفًا بعضُها على بعض، ومنهم من فصَل بين كل طرف والآخر بقول معاوية رضي الله عنه: "وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول"، وهذا مما أفادته رواية حميد بن عبد الرحمن المدنيّ، وعلى هذا فلا نجزم بأن تمام الحديث من تلك الخطبة التي سمعها معاوية رضي الله عنه.

٣. كذلك فعل معاوية رضي الله عنه، حيث روى الحديث في خطبته عام حجّ بالناس، وقد قيل في الحكمة من ذلك أنه "يريد بذلك بيانَ صحة هذه الكلمات، وخصّ أمة محمد صلى الله عليه وسلم على المنبر؛ لأنها مما قاله نبيهم عليه السلام على المنبر، وبلّغه إلى الأمة تبليغا شائعا"(١).

٤. ونقل الشاميون أنه كان رضي الله عنه يُكْثِر من رواية الحديث في خُطَبه بدمشق، وقال مرة: "ولا تزال طائفة"، واستظهر به على أهل العراق؛ فدلّ على أن خطبته كانت متقدمة أيام الفتنة، واستمر على رواية الحديث في خُطَبه، حتى قاله في خطبته سنة حجّ رضي الله عنه.

٥. جاء في رواية التحذير من التوسع في الرواية الذي قدّم به في بعض الروايات بقوله: "إياكم والأحاديث إلا حديثا في عهد عمر؛ فإنه كان يخيف الناس في الله"(٢).

هذا ما ورد في الروايات، وهو يدلّ على شدة عناية معاوية رضي الله عنه بهذا الحديث، ومعلوم أن "من يرد الله به خيرًا" لا يتفق أن يكون خطبةً وحدَه؛ فكان يذكر معه في كل خطبة ما يناسب المقام، فمن هنا تنوّعت الزيادات بتعدد الخُطَبِ، والزمانِ، والمكانِ، والرّواةِ عنه، وكان كلٌ يروي ما حفظه، ومن هنا تعددت الأحاديث التي كان يرويها الرواة بالإسناد ذاته. ولا يحمل هذا التعدّد على الاختلاف أو الشذوذ؛ لتعدد المجالس. وفَصْلُ بعض الرواة بين جمل الحديث بإعادة السماع "وسمعته يقول" دليلٌ على أنه لم يسمعها معاوية رضي الله

(١) المنتقى للباجي ٢٠٨/٧.

(٢) يريد: إلا حديثًا (ذُكر على عهد عمر فأقرّه) كما في رواية أخرجها ابن عدي في مقدمة الكامل ١٩/١.

عنه من النّبي صلى الله عليه وسلم على نَسَق واحد، والله تعالى أعلم.

وأما ذكر التوسّع في الرواية، فقال عنه القاضي عياض (ت: ٥٤٤): "نهى عن الإكثار بالأحاديث لِمَا شاع في زمنه من التحدث عن أهل الكتاب، وما وجدوه من كتبهم عند فتح بلادهم، والرجوع إلى ما تقدم من الأحاديث قبلُ أيام عمرَ لضبطه الأمر وشدّته فيه، وطلبه الشهادة على ما بلغه منه حتى استقرّت السُّنن وصحيح الأحاديث"(١).

زمن رواية الحديث:

أفادت رواية المدنيين أن خطبته كانت في المدينة أي أنها كانت في إحدى قَدَمَاته إليها، والذي وقفت عليه أنه قدم المدينة في خلافته مرتين:

الأولى سنة (٥٦) حين اعتمر في رجب، وقدم المدينة لأخذ البيعة لابنه يزيد، وخطب في الناس على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والثانية سنة (٦١)، فقد جاء التصريح في بعض الروايات بأن خطبته كانت سنة حجّ، وحجّه كان سنة (٦٠)، ثم أدركه عاشوراء من المحرّم وهو بالمدينة في السنة التي تليها(٢)، فمن قال أن خطبته في سنة حجّ أراد السّفرة التي حجّ فيها لا السنة التي انقضت مع شهر الحجّ على ما هو متعارف عليه.

فلعل خطبته كانت في إحدى هاتين السنتين، ويقوّي أنها كانت في الأخيرة منهما قولُ سعيد بن المسيّب في حديث النهي عن كُبّة الشعر: "قدم معاوية بن أبي سفيان المدينة آخر قَدْمة قدمها فخطبنا"(٣)، والله أعلم.

(١) إكمال المعلم ٣/٥٧٠

(٢) البداية والنهاية (١١/٤٢١). وهذه الرواية أخرجها البخاري في كتاب الصوم: باب صيام يوم عاشوراء ح٢٠٠٣، من طريق حميد بن عبد الرحمن، أنه سمع معاوية بن أبي سفيان يوم عاشوراء عام حجّ على المنبر.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء صلوات الله عليهم ح ١٧٧.

سبب إيراد الحديث(١)

حين ترجم الحافظ ابن كثير (ت: ٧٧٤) لمعاوية رضي الله عنه ذكر فيما أسنده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أخرجه الشيخان من طريق محمد بن كعب القُرَظي المديني، وذكر فيه الحديث تامًّا بأطرافه الثلاثة، ثم قال عقبه: "وقد خطب معاوية بهذا الحديث مرة، ثم قال: وهذا مالك بن يَخامِر يخبر عن معاذ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "وهم بالشام"؛ فحثّ بهذا أهل الشام على مناجزة أهل العراق، وأنّ أهل الشام هم الطائفة المنصورة على من خالفها، وهذا مما كان يحتجّ به معاوية لأهل الشام في قتالهم أهلَ العراق".(٢)

وما أشار إليه الحافظ ابن كثير جاء في رواية عُمير بن هانئ الشّامي، وفيها ذكر الطائفة المنصورة دون باقي أطراف الحديث، وليست هي الرواية التي ساقها الحافظ ابن كثير للحديث، فلعله أراد أصل الحديث، وعلى كل حالٍ، فإن كان معاوية رضي الله عنه قد استظهر بهذا الحديث على أهل العراق مرّة، فقد رواه بعد ذلك مرات كثيرة في الشام وفي المدينة، بعد وفاة علي رضي الله عنه بسنوات، ولا حاجة له للاستظهار بالحديث حينذاك، بل كان كثيرًا ما يذكر الحديث في خُطبه، ويقْرن به غيرَه حَسْب ما يقتضيه المقام كما تقدم.

وأما ذكر الطائفة المنصورة مع الحديث، فلا تخفى المناسبة بينه وبين الفقه في الدّين؛ فإن الفقه في الدّين أساس كل خير، وهو خير من متاع الدنيا، وهو عطية من الله تعالى ومنّة، وهو أساس النصر على الأعداء، ويمكن أنه ذكر الطائفة المنصورة ليحثّ العلماء على القيام بدين الله تعالى تعليمًا، وأمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر؛ ففي بعض الروايات أنه استدعى علماء المدينة في خطبته، وذكر صيام عاشوراء، (وتناول قُصّة من شعر كانت في يد حَرَسيّ، يقول: يا أهل المدينة! أين علماؤكم؟! سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه)(٣)، وجاء في رواية أنه قال أيضا: أين علماؤكم؟! أين علماؤكم؟! سمعت رسول الله صلى الله عليه

---

(١) من الباحثين من يفرّق بين سبب الورود وسبب الإيراد، فيطلق الثاني على سبب رواية الراوي للحديث، وهو تفريق حسن. انظر رسالة علم شرح الحديث دراسة تأصيلية منهجية للدكتور بسام الصفدي ص ٢٧٠ وما بعدها.

(٢) البداية والنهاية (١١/٤١٩).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب اللباس، باب الوصل في الشعر ح٥٩٣٢، ومسلم في كتاب اللباس والزينة ح٢١٢٧، واللفظ له، وجمع بين الطرفين الإمام أحمد في سياق واحد، وكلها من رواية حميد بن عبد الرحمن عن معاوية رضي الله عنه.

وسلم يقول: "لا تقوم الساعة إلا وطائفة من أمتي ظاهرون على الناس لا يبالون من خذلهم ولا من نصرهم"[١]، قال شمس الحق العظيم آبادي: "فيه إشارة إلى قلة العلماء يومئذ بالمدينة، ويحتمل أنه أراد بذلك إحضارهم ليستعين بهم على ما أراد من إنكار ذلك، أو لينكر عليهم سكوتهم عن إنكارهم هذا الفعل قبل ذلك"[٢]، يعني إنكار اتخاذ القُصّة.

المبحث الرابع: المناسبة بين أطراف الحديث

عُلم مما سبق أن للحديث من رواية حميد بن عبد الرحمن عند البخاري ثلاثة أطراف، وهي: "من يرد الله به"، و"إنما أنا قاسم"، و"لا تزال طائفة"، وقد بيّن بعض شراح الحديث وجه المناسبة بينها، ووجود المناسبة بين أطراف الحديث فرعٌ عن كونها أطرافًا لحديث واحد ذكره النّبي صلى الله عليه وسلم على نَسَق واحد، وليست أحاديث جمعها الصحابي لمناسبة اقتضت ذلك عنده، فمن رأى أنها ثلاثة أحاديث لم يحتجْ إلى استظهار المناسبة بينها، ومن رآها ذات موضوعٍ واحد احتاج إلى أن يبيّن المناسبة بينها، وأن يشرحها شرحًا سياقيًّا تلتئم به معاني أطراف الحديث، وتظهر به المناسبة بين جُمَله. وقد ذكر التُّورِبِشتي[٣] (ت: ٦٦١) اختلاف العلماء في ذلك، وأفاض فيه، ونقله عنه العيني (ت: ٨٥٥)، ووسّع فيه القول، وقبل بحث المسألة أمَهّد بين يديها بالخلاصة التي ذكرها ابن حجر بقوله: "وهذا الحديث مشتمل على ثلاثة أحكام: أحدها فضل التفقه في الدّين، وثانيها أن المعطي في الحقيقة هو الله، وثالثها أن بعض هذه الأمة يبقى على الحق أبدًا، فالأول لائق بأبواب العلم، والثاني لائق بقَسْم الصدقات (ولهذا أورده مسلم في الزكاة[٤] والمؤلِّف في الخُمُس)، والثالث لائق بذكر أشراط الساعة، وقد أورده المؤلِّف في الاعتصام لالتفاته إلى مسألة عدم خلو الزمان عن مجتهد

(١) أخرجه ابن ماجه في المقدمة: باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ح ٩، بسند ضعيف، لكن قد عُلم من التخريج أن هذا الطرف ثابت في الخطبة من وجه آخر.
وأصل الحديث أخرجه الستة ـ عدا ابن ماجه ـ من طريق حُميد بن عبد الرحمن دون ذكر الطائفة المنصورة، وذِكْرُ الطائفة ثابت من غير رواية حميد، فإن صحّ هذا الحديث، فهو محمول على أن كل راوٍ روى بعض الخطبة.

(٢) عون المعبود (١٢٦/٤) ح٤١٦٢ من كتاب الترجّل، باب صلة الشعر.

(٣) بضم التاء المثناة من فوق، وراء وباء موحّدة مكسورتان، واسمه فضل الله. طبقات الشافعية الكبرى ٣٤٩/٨.

(٤) وبوّب عليه النووي: باب النهي عن المسألة. لكن اختصر مسلم الحديث، فلم يذكر الطرف الأخير لعدم تعلقه بالبابين.

... وقد تتعلق الأحاديث الثلاثة بأبواب العلم بل بترجمة هذا الباب خاصة [يعني: باب من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين] من جهة إثبات الخير لمن تفقه في دين الله، وأن ذلك لا يكون بالاكتساب فقط بل لمن يفتح الله عليه به، وأن من يفتح الله عليه بذلك لا يزال جنسه موجودًا حتى يأتي أمر الله، وقد جزم البخاري بأن المراد بهم أهل العلم بالآثار"(١).

إذن فللعلماء في المناسبة بين أطراف الحديث مسلكان، أبيّن فيما يأتي من ذهب إلي كلٍ منهما مع توجيه قوله، ثم أعقّبهما ببيان الأقوى بدليله إن شاء الله تعالى.

أوّلًا: من ذهب إلى أن الحديث اشتمل على ثلاثة أحكام:

وحينئذ فلا يُشرح الطرف الثاني والثالث منه على معنىً يتعلّق بالعلم، والعلماء الذين سأنقل كلامهم منهم من تكلّم في معنى الطرفين، ومنهم من تكلّم في معنى طرف واحد، إلا أنهم جميعا لم يشرحوا ما شرحوه على معنىً يتعلّق بالعلم.

١. علي بن خلف بن بطّال القرطبي (ت: ٤٤٩)، حيث قال: ""إنما أنا قاسم" يدلّ على أنه لم يستأثر من مال الله دونهم، وكذلك قوله: "ما لي مما أفاء الله عليكم إلا الخُمُس، والخُمُس مردود فيكم"، وإنما قال: "إنما أنا قاسم" تطييبًا لنفوسهم، لمفاضلته فى العطاء.

وقوله: "والله يعطى"، أي والله يعطيكم ما أقسمه عليكم لا أنا، فمن قسمت له قليلا، فذلك بقَدَرَ الله له، ومن قسمت له كثيرًا بقَدَر أيضًا، وبما سبق له فى أمّ الكتاب، فلا يُزاد أحد فى رزقه، كما لا يُزاد أحد فى أجله"(٢).

٢. أحد العلماء المتبحّرين في علم البيان، نقل عنه التُّورِبِشتي (ت: ٦٦١)، فقال: "وجدت بعض العلماء المتبحّرين في علم البيان، وقد حمل قوله هذا على ما كان يقسمه بينهم من الأموال، وذكر كلامًا معناه: أنه قال هذا القول؛ لئلا يكون في قلوبهم سَخطة وتنكّر عن التفاضل في القسمة؛ فإنه بأمر الله، وأن الله معطيه"(٣).

٣. ناصر الدين أبو العباس أحمد بن أبي المعالي محمد بن المنيّر (ت: ٦٨٣)، وذلك في

(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٥٠).
(٢) شرح صحيح البخارى لابن بطال (١/ ١٥٥).
(٣) الميسّر في شرح مصابيح السنة (١/٩٧).

كلامه على وجه المناسبة بين آية الخُمُس والحديث، وأن للنبي صلى الله عليه وسلم من الخُمُس القسمة، وأنه لا يملك، فقال: "وجه مطابقة الأحاديث للآية تحقيق أن المراد فيها بذكر الرسول صلى الله عليه وسلم إنما هو تولّيه للقسمة، لا لأنّه يملك خُمُس الخُمُس كما قاله بعض العلماء، لأنه حصر حاله في القسمة بـ "إنما"، فخرج المِلك"[١].

٤. أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد ابن الجوزي (ت: ٦٩٧)، حيث لم يحصر الطائفة المنصورة في أهل العلم، فقال: "وهذه العصابة تنقسم: فمنها المجاهدون في الثغور، ومنها الآمرون بالمعروف من أهل الخير، ومنها العلماء الذين يَذِبُّون عن الشرع، ويقمعون أهل البدع، فهؤلاء كلهم وإن أزيل منهم بالقهر لهم، فالعاقبة لهم"[٢].

٥. قطب الدّين عبد الكريم بن عبد النور الحلبي (ت: ٧٣٥)، حيث قال في معنى "إنما أنا قاسم": "يعني لم يستأثر بشيء من مال الله"[٣]، وهو قول ابن بطال السّابق.

٦. أبو حفص عمر بن علي المعروف بابن الملقِّن (ت: ٨٠٤) حيث قال: "معنى قوله عليه السلام "وإنما أنا قاسم": لم أستأثر بشيء من مال الله، وهو كقوله في الحديث الآخر "ما لي مما أفاء الله عليكم إلا الخُمُس، وهو مردود عليكم"، وإنما قال ذلك؛ تطييبًا لقلوبهم لمفاضلته بالعطاء، فالمال لله، والعباد لله، وأنا قاسم بإذنه مالَه بينكم، وهو معنى قوله بعده "والله يعطي فمن قسمت له قليلا أو كثيرا فبقضاء الله""[٤].

ويمكن أن يُضمّ إليهم الذين رجّحوا أن معاوية رضي الله عنه لم يتحمل الحديث بالسماع كاملا من النّبي صلى الله عليه وسلم، أو قالوا بأنه تحمّل بعضه مكاتبة؛ فإنه لا يجتمع أن يكون الحديث واحدا مع تحمله في زمانين، أو بطريقين بواسطة ودون واسطة، وممن ذهب إلى هذا ابن عبد البر (ت: ٤٦٣) والقاضي ابن العربي (ت: ٥٤٣)، وقد تقدم نقل كلامهما في كيفية تحمّل معاوية رضي الله عنه للحديث.

(١) المتواري على أبواب البخاري (ص: ١٩٠).

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٤/ ٩٥).

(٣) نقل الكلام ونسبه للقطب العيني في عمدة القاري (٤٣٢/١)، ثم وقفت عليه في شرح القطب الحلبي فإذا هو منقول عن ابن بطال. انظر شرح القطب الحلبي. البدر المنير الساري شرح الجامع الصحيح للبخاري. ضمن موسوعة صحيح البخاري الإلكترونية.

(٤) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٤٦/٣).

ثانيًا: من ذهب إلى أن أطراف الحديث تتعلق بالعلم، وشرحها شرحًا سياقيًّا:

١. أبو عبد الله التُّورِبِشتي (ت: ٦٦١): حيث قال: "أشار النّبي صلى الله عليه وسلم بقوله: "وإنما أنا قاسم" إلى ما يُلقي إليهم من العلم والحكمة، وبقوله: "والله يعطي" إلى الفهم الذي يهتدى به إلى خفيات العلوم في كلمات الكتاب والسنة؛ وذلك أنه لما ذكر الفقه في الدّين، وما فيه من الخير، أعلمهم أنه لم يفضّل في قسمة ما أوحي إليه أحدًا من أمّته على آخر؛ بل سوّى في البلاغ وعَدَلَ في القسمة، وإنما التفاوت في الفَهْم، وهو واقعٌ من طريق العطاء، ولقد كان بعض الصحابة يسمع الحديث فلا يفهم منه إلا الظاهرَ الجليّ، ويسمعه آخر منهم أو من القَرْن الذي يليهم، أو ممّن أتى بعدهم؛ فيستنبط منه مسائلَ كثيرة، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. هذا هو المعنى"(١).

٢. أبوعبد الله القرطبي المفسّر (ت: ٦٧١) حيث قال: "وسمعت شيخنا الأستاذ المقرئ النحوي المحدّث أبا جعفر أحمد بن محمد بن محمد القيسي القرطبي المعروف بابن أبي حجّة رحمه الله (ت: ٦٤٣) يقول في تأويل قوله عليه الصلاة السلام: "لا يزال أهل الغَرْب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة" إنهم العلماء، قال: "وذلك أن الغرب لفظ مشترك يطلق على الدّلو الكبيرة، وعلى مغرب الشمس، ويطلق على فيضةٍ من الدَّمع، فمعنى "لا يزال أهل الغَرْب" أي: لا يزال أهل فيضِ الدّمع من خشية الله عن علم به وبأحكامه ظاهرين. الحديثَ. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَـؤا﴾ [فاطر: ٢٨]". قلت: وهذا التأويل يعضده قوله عليه الصلاة السلام في صحيح مسلم: "من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين، ولا تزال عصابة من المسلمين يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم إلى يوم القيامة". وظاهر هذا المساق أن أوّله مرتبط بآخره، والله أعلم"(٢).

٣. القاضي المفسّر عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: ٦٨٥)، حيث قال: "معناه: أنا قاسم

(١) الميسّر (٩٧/١).

(٢) تفسير القرطبي (٤٣٤/١٠)، والحديث الذي ذكره هو رواية يزيد الأصم عن معاوية.

أقسم العلم بينكم، فأُلْقي إلى كل واحد ما يَليق به، والله سبحانه وتعالى يوفِّق من يشاء منكم لفهمه والتَّفكّر في معناه، والعمل بمقتضاه"[١].

٤. شرف الدّين حسين بن محمد الطِّيبي (ت: ٧٤٣)، حيث نقل كلام التُّورِبِشتي والقاضي البيضاوي، وتبعهما فيما قالا، وأعرب الجملة الثانية على كلا القولين، فقال: "وأقول: الواو في قوله: "وإنما أنا قاسم" للحال من فاعل "يفقّهه"، أو من مفعوله، وإذا كان الثاني فالمعنى أن الله تعالى يعطي كلا ممن أراد أن يفقّهه استعدادًا لدَرَك المعاني على ما قدَّره، ثم يلهمني بإلقاء ما هو لائق باستعداد كل واحد، وعليه كلام القاضي. وإذا كان الأول فالمعنى أني ألقي ما سَنَح لي وأُسوّي فيه، ولا أرجِّح بعضهم على بعض، فالله تعالى يوفِّق كلًّا منهم على ما أراد وشاء من العطاء، وعليه كلام التُّورِبِشتي"[٢].

٥. شمس الدّين محمد بن يوسف الكَرْماني (ت: ٧٨٦)، وقد نقل كلام التُّورِبِشتي في توجيه "قاسم"، لكنه قال في مناسبة الحديث لـ (باب قول النّبي صلى الله عليه وسلم: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق يقاتلون" وهم أهل العلم): "فإن قلت: ليس في الباب ما يدلّ على أنهم أهل العلم على ما ترجم عليه. قلت: نعم فيه، إذ من جملة الاستقامة أن يكون فيهم: الفقيه والمتفقه، ولا بد منه لترتبط الأخبار بعضها بالبعض، وتحصل جهة جامعة بينهما معنىً"[٣].

٦. ملا علي القاري (ت: ١٠١٤)، حيث قال: ""وإنما أنا قاسم" أي للعلم، "والله يعطي" أي الفهم في العلم بمبناه، والتفكر في معناه، والعمل بمقتضاه"[٤].

٧. أبو الحسن محمد بن عبد الهادي السِّندي (ت: ١١٣٨)، حيث قال: "قوله: "وإنما أنا قاسم"، أي اختلافهم في الفقه ليس بأمر من جهته، بل بأمر من جهة الله تعالى، فهذا كالاعتذار، وقوله: "ولن تزال" إلخ، ظاهر الحديث يفيد أن المراد قيامهم على العلم

(١) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة (١/ ١٤٦).

(٢) الكاشف عن حقائق السنن (١/ ٣٥٨). وفيه بعض تصحيفات أصلحتها بما ظهر لي.

(٣) الكواكب الدراري (٢٥/ ٥٨)، ونقله عنه العيني في عمدة القاري (٢٠/ ٢٣٠)، والقسطلاني في إرشاد الساري (١٠/ ٣٢٤).

(٤) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٢٨٣).

والعمل به لا الجهاد فقط، والله تعالى أعلم"[١].

وقد وازن التُّورِبِشتي بين المسلكين، وتضمّن كلامه عددًا من القواعد العلمية، فقال بعد أن نقل قول من حَمَلَ كل جملةٍ على ظاهرها: "وهذا كلام صحيح [يعني في نفسه لا في شرح الحديث]، ولكنه لو اعتبر نَسَق الكلام، ونظر إلى ما يوجبه التناسب بين الكلمات؛ لم يقطع القول بهذا المعنى؛ فإن هذا الحديث ما دام في الرواية على هذا النمط، فالوجه فيه أن نقول:

أشار النّبي صلى الله عليه وسلم بقوله "وإنما أنا قاسم" إلى ما يُلقى إليهم من العلم والحكمة، وبقوله "والله يعطي" إلى الفهم الذي يهتدى به إلى خفيّات العلوم في كلمات الكتاب والسنة؛ وذلك أنه لما ذكر الفقه في الدّين، وما فيه من الخير، أعلمهم أنه لم يفضّل في قسمة ما أُوحِي إليه أحدًا من أمّته على آخر؛ بل سوّى في البلاغ وعدَل في القسمة، وإنما التّفاوت في الفهم، وهو واقع من طريق العطاء...، هذا هو المعنى. اللهم إن كان هذا المؤوِّل قد وجد زيادة في رواية أخرى؛ فاستدل بها على ما ذهب إليه من المعنى، وفي الحديث أن النّبي صلى الله عليه وسلم قال: "من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين، وإنّ هذا المال حلوة خَضِرة؛ فمن أخذها بحقها، بارك الله له فيها، وإيّاكم والتمادح؛ فإنه الذبح"، ولم يذكر فيه: "وإنما أنا قاسم" فإن وردت الرواية بجميع ذلك في حديث واحد، فالحديث محتمل للتأويلين، ويكون الذي ذهب إليه أقرب من الذي ذهبنا إليه، وإن لم يوجد ذلك في حديث واحد، فالظاهر أنهما حديثان: أحدهما -وهو الذي نحن في بيانه- يُنبئ عن المعنى الذي ذكرناه، والآخر -وهو أيضا رُوي عن معاوية رضي الله عنه- يشير إلى أن الخير في الفقه؛ فينبغي أن يُحرَص عليه، لا على المال الذي نَعْتُه كذا وكذا"[٢].

وقال بدر الدّين العيني (ت: ٨٥٥) بعد أن نقل كلام التوربشتي الذي حمل فيه القسمة على العلم رعايةً لسياق الكلام، ونقل كلام قطب الدّين الذي حمل فيه القسمة على المال:

"قلت: بين الكلامين بَوْن، لأن الكلام الأوّل يُشعر بأنّ القسمة في تبليغ الوحي وبيان الشريعة، وهذا الكلام صريحٌ في قسمة المال، ولكلٍّ منهما وجهٌ:

أما الأول: فإنّ نَظَرَ صاحبه إلى سياق الكلام، فإنّه أخبر فيه أنّ من أراد الله به خيرًا يفقّهه

(١) حاشية السّندي على صحيح البخاري (١/١٦).

(٢) الميسّر (١/٩٧).

في الدّين...ثم لما كان فِقْهُهُم متفاوتًا لتفاوت الأفهام أشار إليه النّبي صلى الله عليه وسلم بقوله: "إنما أنا قاسم"، يعني: هذا التفاوتُ ليس منّي، وإنّما الذي هو منّي هو القسمة بينكم، يعني: تبليغ الوحي إليهم من غير تخصيصٍ بأحد، والتفاوت في أفهامهم من الله تعالى؛ لأنّه هو المعطي، يعطي الناس على قدر ما تعلقت به إرادته؛ لأنّ ذلك فضلٌ منه يؤتيه من يشاء.

وأما الثاني: فإنّ نَظَر صاحبه إلى ظاهر الكلام؛ لأن القسمةَ حقيقةً تكون في الأموال".

ولما كان شرح كل جملة بما يناسب ظاهرها لا يمنع وجود مناسبة اقتضت ضمّ كل جملة إلى أختها، أورد سؤالا عن مناسبةِ ذكر قسمة الأموال بعد الفقه في الدّين، فقال:

"ولكنْ يتوجّه هنا السؤال عن وجه مناسبة هذا الكلام لما قبله، ويمكن أن يجاب عنه بأن مَورد الحديث كان وقت قسمة المال حين خصّص عليه السلام بعضهم بالزيادة لحكمة اقتضت ذلك، وخَفِيَت عليهم، حتى تعرّض منهم بأنّ هذه قسمة فيها تخصيصٌ لناس، فردّ عليهم النّبي عليه الصلاة والسلام بقوله: "من يرد الله به" إلى آخره، يعني: من أراد الله به خيرًا يوفّقْه ويزيد له في فهمه في أمور الشرع، ولا يتعرّض لأمرٍ ليس على وَفق خاطره، إذ الأمر كلّه لله، وهو الذي يعطي ويمنع، وهو الذي يزيد وينقص، والنّبي عليه الصلاة والسلام قاسم، وليس بمعط حتى يُنسب إليه الزيادة والنقصان، وعن هذا فسّر أصحاب الكلام الثاني قوله عليه الصلاة والسلام: "والله يعطي" بقولهم: أي من قَسَمْتُ له كثيرًا فبقدر الله تعالى، وما سبق له في الكتاب، وكذا من قسمت له قليلا، فلا يزداد لأحد في رزقه، كما لا يزداد في أجله.[1].

المبحث الخامس: رأي البخاري في المناسبة بين جمل الحديث.

روى البخاري الحديث من طريق ابن وهب تامًّا، وكرّره، ولم يقطّعه، واكتفى بالمغايرة بين شيوخه عن ابن وهب، وظاهر هذا أنه روى الحديث كما تحمّله فلم يقطّعه[2]، وحَمَل كل جملة

(١) عمدة القاري (١/٤٣٢، ٤٣٣).

(٢) وهذا بخلاف مسلمٍ؛ فإنه أخرج الحديث عن غير شيوخ البخاري، فرواه عن حرملة عن ابن وهب، ولم يذكر الطرف الأخير من الحديث، ورواه غيره من طريق حرملة تامًّا كرواية الباقين عن ابن وهب، وتقدم في التخريج قول البيهقي في المدخل إلى علم السنن بعد رواية الحديث: (رواه البخاري في الصحيح عن سعيد بن عُفير، عن ابن وهب، ورواه مسلم عن حرملة مختصرًا)، ويُفهم من كلامه أن رواية حرملة عن ابن وهب تامّة كرواية البخاري إلا أن مسلمًا اختصرها، فلعله اختصرها لعدم تعلق الطرف الثالث بالكتاب، ورواه بعد ذلك مفردًا في كتاب الإمارة من طُرقٍ عن معاوية رضي الله عنه، منها رواية يزيد الأصمّ، وفيها الطرفان الأول والثالث، وقد ذكر في مقدمة الصحيح أنه يعيد

على ظاهر معناها، فرواها في الترجمة الموافقة لظاهره، لكنّه في (باب قول النّبي صلى الله عليه وسلم: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق يقاتلون" قال: وهم أهل العلم)، قال ابن الملقِّن (ت: ٨٠٤): "فإن قلت: فأين ما فسّره من كونهم أهل العلم؟ قلت: لعله أشار إليه بقوله: "من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين""[(١)]، ومعنى كلامه أن البخاري حمل آخر الحديث على أوّله.

واستبعد ابنُ حجر هذا الرأيَ، ولم يصرّح باسم قائله، فقال: "وزعم بعض الشرّاح أنه استفاد ذلك من حديث معاوية؛ لأن فيه: "من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين"، وهو في غاية البعد"[(٢)]، ثم نقل كلام الكَرماني (ت: ٧٨٦)، وهو قريب من كلام ابن الملقن (ت: ٨٠٤).

ووجه البعد في كلامهما أن البخاري صرّح بمستنده في تفسير الطائفة بأهل العلم، والصّريح مقدّم على المستنبَط المظنون، قال ابن حجر في شرح الترجمة: "قوله (وهم أهل العلم) هو من كلام المصنّف، وأخرج الترمذي حديث الباب[(٣)]، ثم قال: "سمعت محمد بن إسماعيل -هو البخاري- يقول: سمعت علي بن المديني يقول: هم أصحاب الحديث. وذكر في كتاب خلق أفعال العباد[(٤)] عقب حديث أبي سعيد في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]: هم الطائفة المذكورة في حديث: "لا تزال طائفة من أمتي" ثم ساقه، وقال: وجاء نحوه عن أبي هريرة ومعاوية وجابر وسلمة بن نُفيل وقُرّة بن إياس. انتهى. وأخرج الحاكم في معرفة علوم الحديث[(٥)] بسند صحيح عن أحمد: إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم. ومن طريق يزيد بن هارون، مثله"[(٦)].

الحديث إذا كانت فيه زيادة تقوم مقام حديث تامّ إذا لم يمكن فصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره. ويُفهم من هذا أنّ مسلمًا يرى أن معنى الطرف الثالث مستقلّ عن الأول، والله تعالى أعلم.

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٣/ ٨٣).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٤٩)، وممن وقع في هذا الوهم البنّاني حين قال: "وقال البخاري: هم أهل العلم. أي: لابتداء الحديث في بعض الطرق بقوله: "من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين"". شرح المحلي بحاشية العطار (٢/٤٣٨).

(٣) جامع الترمذي: عقب حديث ٢١٩٢، وهو عنده من حديث معاوية بن قرة عن أبيه، وليس من حديث معاوية.

(٤) (٢/١١٤، ١١٥) رقم ٢١٩، ٢٢١.

(٥) ص (٢).

(٦) الموضع السابق.

وههنا مسألتان لهما تعلّقٌ بما نحن فيه، وهما: حكم تقطيع الحديث إذا كان ذا أطراف، وكيفية رواية المتن إذا كان إسناده معطوفًا على إسنادٍ سابقٍ، كرواية حديثٍ من أثناء صحيفة مثلا، والأقوى في المسألتين الجواز، والأسدّ بيان الحال.

وطريقة البخاري رحمه الله في الرواية من الصحف، أنه ربما قدّم أوّل حديثٍ في صحيفة همّام بن منبّه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وعطف عليه المتن الذي يريده، وربما ترك ذلك، وهو الغالب. قال السخاوي: "قلّ من اطلع على مقصِد البخاري في ذلك حتى احتاج إلى التكلّف بين مطابقة الحديث الأوّل للترجمة، واستعمل قُواه في ذلك، لا سيما وهو لم يطّرد له عمله في جميع ما يورده من هذه النسخة، بل أورد منها في الطهارة، و.. وغيرها، فلم يصدِّر شيئًا من الأحاديث المذكورة بالحديث المشار إليه، وإنما ذكره في بعضٍ دون بعض، وكأنه أراد أن يبيّن جواز كلٍ من الأمرين"، ثم ذكر السخاوي احتمال أن يكون البخاري قد رواه عن شيخه معطوفًا هكذا، وأنه سبق إلى هذا الصنيع الإمام مالك؛ فإنه أخرج في (باب صلاة الصبح والعتمة) متونًا بسند واحد، وليس غرضه منها إلا الأخير، ولكنّه أدّاها على الوجه الذي سمعها به[١].

والذي أريده هنا أن البخاري قد يذكر في الباب ما لا تعلق للباب به؛ لأنه قد يكون سمعه كذلك، فأدّاه على ما سمعه؛ وحينئذ فلا يُبحث في المطابقة بين كل طرفٍ والترجمة، ولا بينه وبين باقي الأطراف.

وأما مسألة تقطيع الحديث فمن العلماء من منعها، ومنهم من أجازها إذا كان قد رَوى الحديث هو أو غيره تامًّا، قال النووي: "والصحيح التفصيل، وجوازه من العارف إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه بحيثُ لا يختلّ البيان، ولا تختلف الدلالة بتركه .. قال الشيخ [يعني ابن الصلاح]: "ولا يخلو من كراهة"، وما أظنه يوافَق عليه، قال السيوطي معلِّلا: فقد فعله الأئمة: مالك، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، وغيرهم"[٢]، فالبخاري ممّن يرى جواز التقطيع، وواقع الصحيح شاهدٌ له.

وبعدَ أن بيّنت مسالك العلماء، وما ظهر لي من رأي الإمام البخاري، فإن الذي أختاره

(١) انظر فتح المغيث (٣/١٨٢-١٨٥).

(٢) التقريب مع تدريب الراوي: النوع السادس والعشرون: الفرع الخامس (٢/٦٦٢).

أنْ لا مناسبة بين أطراف الحديث، وأنّ من تطلّب المناسبة بينها لكونها حديثًا ذا معنى واحد، وشرحه شرحًا سياقيًّا، فقد جانب الصواب، ومما يؤكد استقلال أطراف الحديث في المعنى ما دلّت عليه روايات الحديث، ومن ذلك:

١. ما جاء في بعض الروايات من الفصل بين الأطراف بقوله (وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول).

٢. جاء في الرواية أنه ذكر الحديث في خطبته من رواية المدنيين عنه، وقد روى المدنيون عنه من تلك الخطبة غير هذه الأطراف، والظاهر أن ما رواه المدنيون خطبة واحدة روى كلٌ ما ضبطه منها، فهي إذن أحاديث وليست حديثًا واحدًا.

٣. روى الحديث عن معاوية رضي الله عنه ثمانيةَ عشرَ نفسًا من أهل المدينة والشام والعراق وغيرها، وتنوّعت سياقاتهم للحديث، وهذه السياقات يمكن أن يقال فيه بعضها أن الراوي روى ما حفظ إلا أنها بمجموعها تدلّ على أنها أحاديث كان معاوية رضي الله عنه يذكر منها ما يناسب المقام.

٤. أخرج البخاري الحديث في فرض الخُمُس، وأخرج عقبه حديث أبي هريرة رضي الله عنه: "ما أعطيكم ولا أمنعكم، أنا قاسم أضع حيث أُمرت"[(١)]، وأخرجه مسلم في كتاب الزكاة مع أحاديث النهي عن المسألة، وبوّب عليها النووي (باب النهي عن المسألة)، وليس في أطراف الحديث مما يناسب تلك المواضع، ولا ما يناسب حديث أبي هريرة رضي الله عنه إلا قوله: "وإنما أنا قاسم"، والأحاديث يفسّر بعضا بعضًا.

(١) حديث رقم ٣١١٧.

الخاتمة

بعد هذا التَّطْواف في دراسة الحديث في جانب الرواية وملابساتها وألفاظها وما احتف بها من ملابسات والمقارنة بين كلام الشرّاح؛ ظهرت مناسبات الحديث في جملة أمور: في مناسبة إيراد معاوية رضي الله عنه له في خطبه، وفي مناسبة مقاطع الحديث بعضها لبعض، وقد كان لجمع طرق الحديث، وتمييز بلدان الرواة، ومقارنة ألفاظ رواياتهم أثرٌ كبير مع الكشف عن ملابسات رواية الحديث، والترجيح بين مَسْلَكَي شرّاح الحديث فيه، وقد خلُص البحث إلى جملة نتائج من أهمها:

١. وقفت في هذا الحديث على رواية ثمانية عشر راويًا عن معاوية رضي الله عنه.
٢. اشتمل حديث معاوية رضي الله عنه على ثلاثة أطراف، وهي: وإنما أنا قاسم والله يعطي، ولن تزال هذه الأمة قائمةً على أمر الله، لا يضرّهم من خالفهم، حتى يأتي أمر الله.
٣. ذكر ابن عبد البر أن معاوية سمع من النّبي صلى الله عليه وسلم أوّل الحديث، وأمّا باقيه فأخذه بواسطة، والذي رجّحته أنه سمعه تامًّا.
٤. كان معاوية رضي الله عنه حفيّا بقوله "من يرد الله به خيرًا يفقّهه في الدّين"، فكثيرًا ما كان يذكره في خُطبه، وكان يضم إليه ما يقتضيه المقام من الأحاديث، ومن هنا اختلفت ألفاظ الرواة عنه.
٥. ثبت أن معاوية رضي الله عنه سمع الحديث من النّبي صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر، وذكره معاوية كذلك على منبر دمشق وعلى منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة، وكان ذلك إما سنة (٥٦) أو سنة (٦١)، وهو الأظهر.
٦. ذكر الحافظ ابن كثير رحمه الله أن معاوية كان يذكر الطائفة المنصورة أيام الفتنة، ليستظهر به على أهل العراق في قتالهم، لكنّه رواه بعد ذلك أيضًا ليحث أهل العلم على القيام بحق الدّين وإنكار المنكر.
٧. للعلماء مسلكان في المناسبة بين أطراف الحديث، فمنهم من رأى الحديثَ مشتملا على ثلاثة أحكام على ما يقتضيه ظاهر الحديث، ومنهم من رآه مشتملا على معنى

واحد، فشرح ألفاظه شرحًا سياقيًّا وأبان عن وجه المناسبة بين أطرافه.

٨. ظهر لي أن البخاري يرى أن الحديث اشتمل على ثلاثة أطراف، وهو المسلك الذي رجّحته، وذكرت له جملة من الأدلة، منها أدلة داخلية اعتمدت فيها على روايات الحديث وملابسات روايته، وطريقة رواية البخاري ومسلم لهذا الحديث، كما اعتمدت على دليل خارجي وهو شواهد الحديث.

وهذا وأسأل الله تعالى أن أكون قد وُفِّقت في بيان ما أردته من التنبيه على عدد من القواعد العلمية، وتطبيقها على هذا الحديث، كما أسأله أن ينفع به كاتبه وقارئه، والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على نبيّنا محمد وعلى آله أجمعين.

المراجع

١. إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري، الحسني، محمد عصام، ط١، اليمامة للطباعة والنشر، دمشق، ١٤٠٧.
٢. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، الفارسي، علاء الدّين علي بن بلبان. تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨.
٣. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني، أبو العباس أحمد بن محمد، ط٦، مصور عن طبعة المطبعة الكبرى الميرية ببولاق، ١٣٠٤.
٤. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، النمري، الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق سالم محمد عطا ومحمد علي معوّض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١.
٥. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، ابن الملقن، أبو حفص عمر بن علي الأنصاري، تحقيق عبد العزيز المشيقح، ط١، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٧.
٦. إكمال المعلم بفوائد مسلم، اليحصبي، أبو الفضل عياض بن موسى، تحقيق د.يحيى إسماعيل، ط١، دار الوفاء، مصر، ١٤١٩.
٧. البداية والنهاية، الدمشقي، الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير. تحقيق: د. عبد الله التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط١، هجر للطباعة والنشر، مصر، ١٤١٧.
٨. تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، البيضاوي، القاضي عبد الله بن عمر، تحقيق د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، ط١، د.ن، ١٤٣٢.
٩. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن بن محمد. تحقيق د. مازن السرساوي، ط١، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٣١.
١٠. تقريب التهذيب، العسقلاني، الحافظ أحمد بن علي بن حجر. تحقيق د.محمد عوامة، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٠.
١١. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، النمري، الحافظ أبو عمر يوسف ابن عبد

البر، تحقيق مجموعة محققين، ط١، تصوير مكتبة ابن تيمية عن طبعة ١٣٨٧.
١٢. تهذيب التهذيب، العسقلاني، الحافظ أحمد بن علي بن حجر. تحقيق إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١.
١٣. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن، أبو حفص عمر بن علي الأنصاري، تحقيق دار الفلاح، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٢٩.
١٤. الجامع، الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، ط١، دار السلام، الرياض، ١٤٢٠.
١٥. حاشية السندي على صحيح البخاري، السندي، محمد بن عبد الهادي، مصور عن طبعة المطبعة الميمنية، ١٣٠٦.
١٦. خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، البخاري محمد بن إسماعيل، تحقيق د. فهد الفهيد، ط١، دار أطلس الخضراء، ١٤٢٥.
١٧. السنن، القزويني، الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه. تحقيق جمعية المكنز الإسلامي، ط١، دار المنهاج، جدة، ١٤٣٧.
١٨. شرح صحيح البخاري، القرطبي، علي بن خلف بن بطّال، تحقيق ياسر بن إبراهيم، د.ط، مكتبة الرشد، الرياض.
١٩. الجامع الصحيح، البخاري، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، دار السلام، ط١، الرياض، ١٤٢٠.
٢٠. المسند الصحيح (صحيح مسلم)، النيسابوري، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج، دار السلام، ط١، الرياض، ١٤٢٠.
٢١. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، الأصبهاني، الحافظ أبونعيم أحمد بن عبد الله. تحقيق محمد حسن الشافعي، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٧.
٢٢. طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، عبد الوهاب بن علي، تحقيق د. عبد الفتاح الحلو ود. محمود الطناحي، ط٢، دار هجر، مصر، ١٤١٣.
٢٣. علم شرح الحديث دراسة تأصيلية منهجية، الصفدي، بسام بن خليل، رسالة دكتوراه، فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٤٣٦.
٢٤. عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، العيني، بدر الدّين محمود بن أحمد، ط١،

مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٢.
٢٥. عون المعبود لحل مشكلات سنن أبي داود، العظيم آبادي، الشيخ أبوالطيب شمس الحق. فاروقي كتب خانه، الهند. ١٣٩٩.
٢٦. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، العسقلاني، الحافظ أحمد بن على بن حجر، مصور عن ط١، طبعة المطبعة الكبرى الميرية ببولاق، ١٣٠١.
٢٧. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن. تحقيق د. عبد الكريم الخضير ود. محمد ال فهيد، ط١، دار المنهاج، الرياض، ١٤٢٦.
٢٨. كتاب القدر، الفريابي، الحافظ أبو بكر جعفر بن محمد. تحقيق عبد الله بن حمد المنصور، ط١، أضواء السلف، الرياض، ١٤١٨.
٢٩. كشف المشكل عن حديث الصحيحين، ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، تحقيق د. علي حسين البواب، ط١، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨.
٣٠. الكواكب الدراري، الكرماني، محمد بن يوسف، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠١.
٣١. المتواري على تراجم أبواب البخاري، الإسكندراني، أحمد بن محمد ابن المنيّر، تحقيق صلاح الدّين مقبول أحمد، ط١، مكتبة المعلا، الكويت ١٤٠٧.
٣٢. المدخل إلى علم السنن، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، تحقيق د.محمد عوامة، ط١، دار المنهاج، جدة، ١٤٣٧.
٣٣. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، القاري، ملا علي، ط١، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٤١٢.
٣٤. المسالك في شرح موطأ مالك، المعافري، أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق محمد بن الحسين السليماني وعائشة بنت الحسين السليماني، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٨.
٣٥. المسند، الشيباني، الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦.
٣٦. سنن (مسند) الدارمي، الدارمي، الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، تحقيق

فواز زمرلي وخالد العلمي، ط١، دار الريان، القاهرة، ١٤٠٧.
٣٧. المسند، الطيالسي، الحافظ أبو داود سليمان بن الجارود. تحقيق: د.محمد التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط١، هجر للطباعة والنشر، ١٤٢٠.
٣٨. المسند، الإسفراييني، الحافظ أبو عوانة يعقوب بن إسحاق، تحقيق جماعة من الباحثين، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٣٥.
٣٩. المصنف في الأحاديث والآثار، العبسي، الحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة. تحقيق د. محمد عوامة، ط١، دار القبلة، جدة، ١٤٢٧.
٤٠. المصنف، الصنعاني، الحافظ أبو بكر عبد الرزاق بن همام، تحقيق حبيب الله الأعظمي، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣.
٤١. المعجم الكبير، الطبراني، الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، تصوير دار ابن تيمية عن الطبعة العراقية.
٤٢. معرفة علوم الحديث، الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق د. معظم حسين، ط٤، دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٠.
٤٣. المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف، مصور عن ط١، طبعة السعادة، ١٣٣٢.
٤٤. الموطأ، الأصبحي، الإمام مالك بن أنس، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ن)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦.
٤٥. كتاب الميسّر في شرح مصابيح السنة، التُّورِبِشتي، أبو عبد الله فضل الله، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، ط١، نزار الباز، مكة، ١٤٢٢.